

Distr.: General  
17 December 2014  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
اجتماع الخبراء بشأن تحويل نظام اتفاقات  
الاستثمار الدولية: المسار المستقبلي  
جنيف، ٢٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

## تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية

### مذكرة مقدمة من الأمانة

#### موجز تنفيذي

يمر نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بمرحلة حرجة. وما انفك عدد اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة يتزايد سنوياً، مثلما يتزايد عدد القضايا المعروضة على آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي يتضمنها العديد من هذه الاتفاقات. وقد أثارت هذه المنازعات عدة مسائل هامة، مثل تفسير أحكام فضفاضة وغامضة في كثير من الأحيان ترد في هذه الاتفاقات، وحيز السياسات الذي تتيحه للبلدان أو تحجبه عنها. ومع بروز هذه المسائل، دخلت الجهات المعنية في مناقشات أوسع نطاقاً بشأن دور نظام اتفاقات الاستثمار الدولية وآثاره. فلا تزال هذه الاتفاقات، من جهة، تُعتبر أداة سياسية هامة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبته بالمساعدة على تهيئة بيئة أعمال تتسم بالاستقرار وإمكانية التنبؤ بالأمر. وفي الوقت ذاته، ثمة اتفاق واسع النطاق بشأن ضرورة إصلاح شبكة هذه الاتفاقات ونظام تسوية المنازعات.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-24596 190115 210115



\* 1 4 2 4 5 9 6 \*

وتتناول مذكرة المعلومات الأساسية هذه عدداً من المسائل المتصلة بتحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وهي: الاتجاهات السائدة في اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وخمسة مسارات لإصلاح آليات تسوية منازعات الاستثمار، وأربعة مسارات لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بوجه عام، وسبل المضي قدماً. ويتضمن المرفق معلومات عن انتهاء سريان المعاهدات وفرص إنهاء العمل باتفاقات الاستثمار الدولية السارية. وتهدف المذكرة إلى دعم الخبراء في بحثهم عن خيارات واضحة لجعل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية أنجع في خدمة التنمية المستدامة.

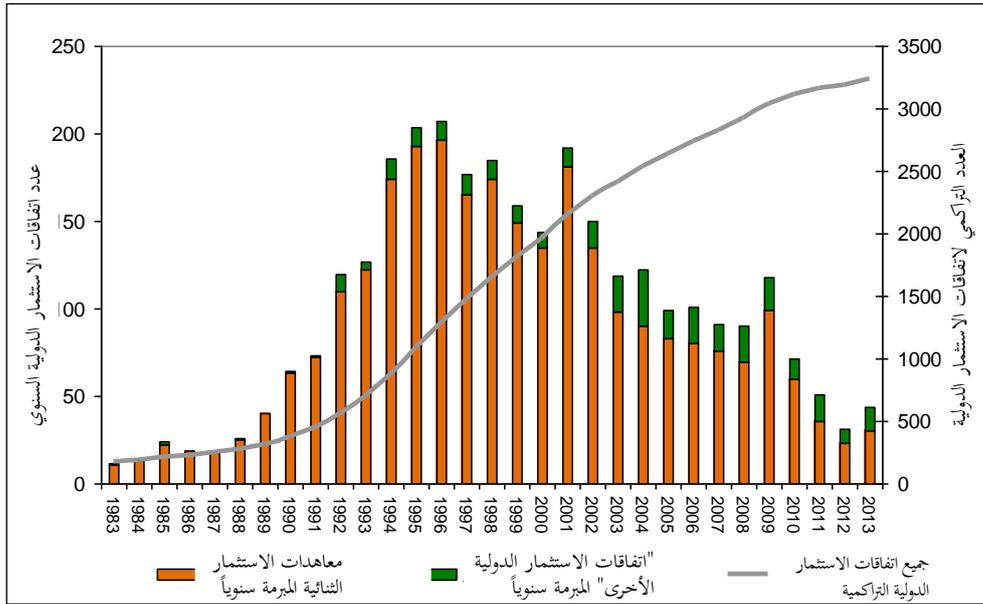
## أولاً- الاتجاهات السائدة في اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

### ألف- اتجاهان متضادان على نحو متزايد في مجال معاهدات الاستثمار

١- أصبح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية العالمي يضم ٣٢٤٠ اتفاقاً في نهاية عام ٢٠١٣ بعد إبرام ٤٤ معاهدة جديدة (٣٠ معاهدة استثمار ثنائية و ١٤ "اتفاق استثمار دولياً آخر")<sup>(١)</sup> (الشكل ١). وقد أدت التطورات الأخيرة إلى ظهور اتجاهين متضادين على نحو متزايد في مجال معاهدات الاستثمار. فما فتى عدد متزايد من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يفك ارتباطه بالنظام. وفي الوقت نفسه، هناك اتجاه متصاعد في إبرام المعاهدات يتجلى في حيوية متزايدة (ارتفاع عدد البلدان المشاركة في جولات تفاوضية متوالية بوتيرة أسرع من ذي قبل) وفي اتساع نطاق القضايا المطروحة وتعمقها.

الشكل ١

الاتجاهات السائدة في اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة في الفترة بين عامي ١٩٨٣ و٢٠١٣



المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة البيانات الخاصة باتفاقات الاستثمار الدولية.

٢- وقد أضحى عدد متزايد من المتفاوضين على اتفاقات الاستثمار الدولية يتبع نهجاً جديدة إزاء أحكام الاتفاقات السارية ويضيف قضايا جديدة إلى جدول أعمال المفاوضات.

(١) يُعرّف الأونكتاد "اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى" بأنها اتفاقات تتضمن أحكاماً بشأن الاستثمار، مثل اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات الشراكات الاقتصادية.

ومن الأمثلة في هذا الصدد الأحكام التي تضيفي بعداً تحريراً على اتفاقات الاستثمار الدولية و/أو تعزز بعض عناصر حماية الاستثمار.

٣- وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة تبين الاتجاه المتزايد نحو صياغة معاهدات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويبين استعراض ١١٨ اتفاق استثمار دولياً أبرمت في عام ٢٠١٣ وأمكن الاطلاع على نصوصها (١١ معاهدة استثمار ثنائية و٧ اتفاقات للتجارة الحرة تتضمن أحكاماً موضوعية في مجال الاستثمار) أن معظم المعاهدات تشمل سمات موجهة نحو التنمية المستدامة، مثل السمات المحددة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي طبعتي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ من تقرير الاستثمار العالمي.

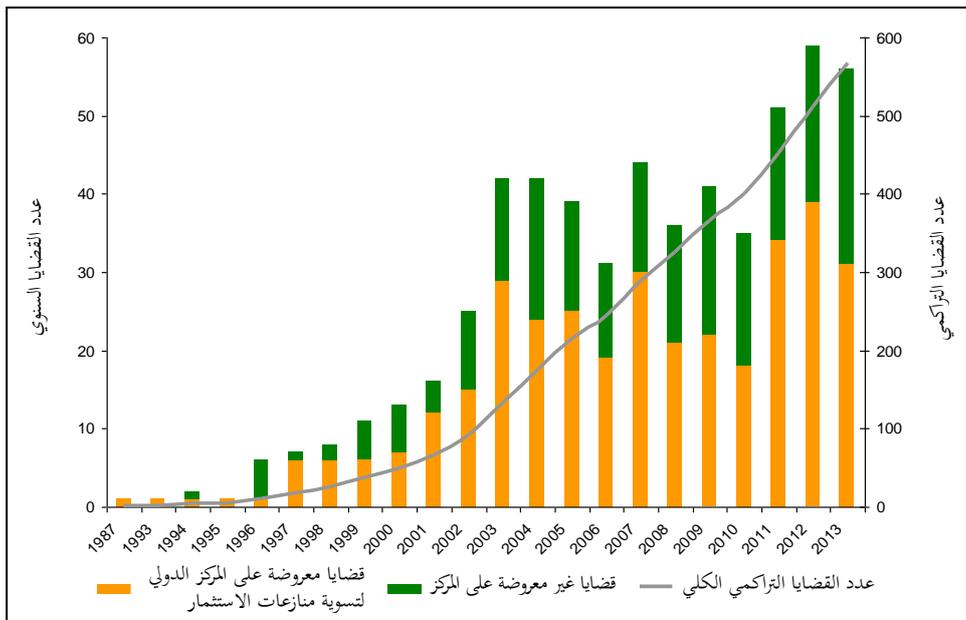
## باء- الاتجاهات السائدة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

٤- شهد عام ٢٠١٣ ثاني أكبر عدد من حالات التحكيم في قضايا الاستثمار المعروفة التي تُرُفعت في سنة واحدة (٥٦ قضية)، ليلعب مجموع عدد القضايا المعروفة ٥٦٨ قضية (الشكل ٢). وعلى سبيل المقارنة، سجلت منظمة التجارة العالمية ٤٧٤ منازعة بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٥- وقُدّم أكثر من ٤٠ في المائة من الشكاوى الجديدة ضد دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي - يتعلق جميعها، باستثناء قضية واحدة، بشكاوى قدمها مستثمر من دولة عضو ضد دولة عضو أخرى. وقد واصل المستثمرون الطعن في عدد كبير من التدابير في مجالات سياساتية مختلفة، ولا سيما في قطاع الطاقة المتجددة.

الشكل ٢

القضايا المعروفة في إطار تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ١٩٨٧-٢٠١٣



المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة البيانات الخاصة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

## ثانياً - رسم خمسة مسارات عريضة لإصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار

٦- بالنظر إلى تزايد عدد القضايا المعروضة على آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، اشتد زخم النقاش بشأن جدوى هذه الآلية ومشروعيتها، ولا سيما في البلدان والمناطق التي أدرجت هذه الآلية في جدول أعمال المفاوضات على اتفاقات الاستثمار الدولية البارزة.

٧- وقد صُممت الآلية في البداية لتكون محايداً يتيح للمستثمرين إمكانية عرض قضيتهم في إطار عادل أمام محكمة مستقلة ومؤهلة، تُجري عملية سريعة ومرنة وميسورة التكلفة لتسوية منازعات الاستثمار. وعلاوة على ذلك، تتيح آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول للطرفين المتنازعين إمكانية مراقبة العملية عن كثب، بالسماح لهما باختيار المحكمين. ولما كانت شكاوى المستثمرين تتعلق بسلوك دول ذات سيادة، فإن إخراج هذه المنازعات من نطاق الاختصاص الداخلي للدولة المعنية يكفل للمستثمرين المتضررين ضمانات هامة بالبت في شكاواهم بتأ مستقللاً ونزيهاً. وقد جرت العادة كذلك على أن تكون هناك وسائل إنفاذ دولية للحقوق المنصوص عليها في المعاهدات الدولية.

٨- غير أن الأداء الفعلي لآلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في إطار معاهدات الاستثمار قد يدحض العديد من المزايا التي يُزعم أن التحكيم يتيحها. فقد برزت أوجه قصور أساسية في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول<sup>(٢)</sup>، وثقتها المؤلفات توثيقاً جيداً وأجزها تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢.

(أ) المشروعية. قد يكون تعيين ثلاثة أفراد على أساس مخصص وتكليفهم بتقييم مدى صحة قوانين الدولة مدعاة للشك، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقضايا السياسات العامة. ويمكن أن يشكل الضغط على المالية العامة<sup>(٣)</sup> والعوامل التي يُحتمل أن تثبط تنظيم المصالح العامة عوائق أمام مسارات البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛

(٢) لقد وثقت المؤلفات أوجه القصور وأجزها تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢، M Waibel et al., eds., 2010، *The Backlash against Investment Arbitration: Perceptions and Reality* (Alphen aan den Rijn, the D Gaukrodger and K Gordon, 2012، Investor-State و Netherlands، Kluwer Law International) dispute settlement: A scoping paper for the investment policy community، OECD Working Papers on International Investment، No. 2012/03، متاحة على الرابط التالي:

C Olivet، 2012، *Profiting from Injustice: How Law Firms, Arbitrators and Financiers are Fuelling an Investment Arbitration Boom* (Brussels/Amsterdam/Corporate Europe Observatory and the Transnational Institute)، متاح على الرابط التالي: <http://corporateeurope.org/sites/default/files/publications/profitting-from-injustice.pdf>.

(٣) في تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدرت محكمة نظرت في ثلاث قضايا تحكيم تتعلق بمعاهدات استثمار حكماً يقضي بتقديم أكبر تعويض حتى الآن تبلغ قيمته الإجمالية ٥٠ مليار دولار. *Hulley Enterprises Ltd. v. the Russian Federation* (PCA Case No. AA 226) و *Veteran Petroleum Ltd. v. the Russian Federation* (PCA Case No. AA 228) و *Yukos Universal Ltd. v. the Russian Federation* (PCA Case No. AA 227). قرارات التحكيم النهائية الصادرة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(ب) الشفافية<sup>(٤)</sup>. رغم زيادة شفافية النظام منذ مطلع العقد الأول من الألفية، ما زال من الممكن إبقاء إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة سرية تماماً إذا رغب الطرفان المتنازعان في ذلك، حتى في القضايا التي يكون موضوع النزاع فيها متصلاً بالمصلحة العامة<sup>(٥)</sup>؛

(ج) التخطيط للجنسية. يمكن للمستثمرين اللجوء إلى إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال هيكلية الشركات، أي توجيه الاستثمار عبر شركة تُنشأ في بلد وسيط لغرض وحيد هو الاستفادة من اتفاق استثمار دولي مبرم بين هذا البلد والدولة المضيفة؛

(د) اتساق قرارات التحكيم. أدى تكرار حالات عدم الاتساق في استنتاجات هيئات التحكيم إلى تباين التفسيرات القانونية للأحكام نفسها من المعاهدات أو لأحكام متشابهة، فضلاً عن اختلافات في تقييم الأسس الموضوعية لقضايا تنطوي على الوقائع ذاتها. وأدى عدم اتساق التفسيرات إلى عدم التقين من المقصود من الالتزامات الرئيسية في المعاهدة، وعدم إمكانية التنبؤ بتفسيراتها في القضايا المستقبلية<sup>(٦)</sup>؛

(هـ) القرارات الخاطئة. لا يمكن لآليات المراجعة الموجودة أن تصحح بفعالية الأخطاء الموضوعية التي قد تقع فيها هيئات التحكيم. وعلى وجه الخصوص، تتمتع لجان إبطال الأحكام الخاضعة لإشراف المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بصلاحيات محدودة للغاية لمراجعة الأحكام<sup>(٧)</sup>، وهي، فضلاً عن ذلك، لا تُنشأ إلا للنظر في منازعة بعينها ويمكن أن تتعارض آراؤها أيضاً؛

(و) استقلال المحكمين ونزاهتهم. ربما يدل تزايد عدد الطعون ضد المحكمين على أن الأطراف المتنازعة تعتبرهم متحيزين أو موالين لطرف دون الآخر. وقد أثير قلق خاص من جراء الشعور بميل كل طرف متنازع إلى تعيين أفراد يتعاطفون مع قضيتهم. ويشهد هذا القلق بسبب سعي المحكمين لأن يُعَيّنوا مجدداً في القضايا المقبلة، وتقمصهم عادة دورين مختلفين - إذ يؤدون مهمة المحكم أحياناً ومهمة المحامي أحياناً أخرى<sup>(٨)</sup>؛

(٤) UNCTAD, 2012, *Transparency: A Sequel*, UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements II (New York and Geneva, United Nations publication)

(٥) مما يدل على ذلك أن ١٨ قضية فقط، من أصل ٨٥ قضية عُرضت في إطار قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التي تديرها محكمة التحكيم الدائمة، هي التي كانت علنية حتى نهاية عام ٢٠١٢. (المصدر: المكتب الدولي لمحكمة التحكيم الدائمة).

(٦) يمكن أن يعزى تباين النتائج في بعض الحالات إلى اختلاف صيغة اتفاقات الاستثمار الدولية؛ غير أن هذه النتائج تمثل في الغالب اختلافات في آراء المحكمين.

(٧) تجدر الإشارة إلى أن لجنة إبطال الأحكام الخاضعة لإشراف المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار قد تعجز، حتى عندما تحدد "أخطاء قانونية واضحة"، عن إبطال الحكم أو تصحيح الخطأ. *CMS Gas Transmission Company v. The Republic of Argentina*, ICSID Case No. ARB/01/8, Decision of the ad hoc Committee on the application for annulment of the Argentine Republic, 25 September 2007.

(٨) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر Gaukrodger and Gordon, 2012، الصفحات ٤٣-٥١.

(ز) التكاليف المالية. يمكن أن يشكل ارتفاع تكاليف التحكيم مصدر قلق للدول والمستثمرين على السواء، ولا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وترى الدولة أنه، حتى عندما تكسب الحكومة القضية، قد تحجم المحكمة عن إصدار أمر للمستثمرين المدعين بسداد تكاليف التقاضي للمدعى عليه، مما يُلقى على كاهل المالية العامة عبئاً مالياً كبيراً يبلغ في المتوسط ٨ ملايين دولار من أتعاب المحامين والمحكمين، ويجول دون استخدام هذه الأموال لأهداف أخرى<sup>(٩)</sup>.

٩- وقد حفزت هذه المسائل على مناقشة التحديات التي تعترض تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والفرص التي تتيحها. وأجريت هذه المناقشة في منتديات متعددة، نُظِم بعضها تحت رعاية لجنة الاستثمار واجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، وتشمل منتدى الاستثمار العالمي<sup>(١٠)</sup>، ومحادثات الأونكتاد غير الرسمية<sup>(١١)</sup>، فضلاً عن اجتماعات الموائد المستديرة بشأن حرية الاستثمار التي عقدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(١٢)</sup>.

١٠- وانبثقت من هذه المناقشات خمسة مسارات واسعة للإصلاح، استُعرضت أيضاً خلال مؤتمر منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، وهي:

(أ) تعزيز أساليب بديلة لتسوية المنازعات؛

(ب) تكييف النظام الحالي؛

(ج) الحد من وصول المستثمرين إلى نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛

(د) إنشاء هيئة للاستئناف؛

(هـ) إنشاء محكمة دولية دائمة معنية بقضايا الاستثمار.

١١- ويرد أدناه وصف لهذه المسارات الخمسة.

## ألف- تعزيز أساليب بديلة لتسوية المنازعات

١٢- يدعو هذا النهج إلى اللجوء على نحو متزايد إلى أساليب بديلة لتسوية المنازعات وإلى سياسات لمنع المنازعات، وهذان عنصران من عناصر المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن تكريس الأساليب البديلة لتسوية

(٩) تمثل أتعاب المحامين، التي قد تصل إلى ١٠٠٠ دولار للساعة في حالة المحامين العاملين في الشركات القانونية الكبرى، أكبر جزء من النفقات: وقُدِّر أنها تشكل في المتوسط نحو ٨٢ في المائة من مجموع تكاليف القضية. انظر Gaukrodger and Gordon, 2012، الصفحة ١٩.

(١٠) <http://unctad-worldinvestmentforum.org/>

(١١) مناقشات غير رسمية، نظمها الأونكتاد أو شارك في تنظيمها، أُجريت في إطار مجموعة صغيرة من شتى الجهات المعنية بغية تقديم نواتج ملموسة بشأن سبل تحسين نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

(١٢) <http://www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/foi.htm>

المنازعات أو منعها في اتفاقات الاستثمار الدولية، أو تنفيذها على الصعيد المحلي دون أن ترد أي إشارة إليها في هذه الاتفاقات.

١٣- ومقارنة بالتحكيم، تركز الأساليب البديلة لتسوية المنازعات، مثل التوفيق والوساطة، تركيزاً أقل على الحقوق والالتزامات القانونية. فهي تنطوي على إشراك طرف ثالث محايد ليس هدفه الأساسي التطبيق الصارم للقانون، بل التوصل إلى حل يقر الطرفان المتنازعان بأنه عادل. ويمكن أن تساعد الأساليب البديلة لتسوية المنازعات في توفير الوقت والمال، وإيجاد حل يقبله الطرفان، ومنع احتدام المنازعة، والحفاظ على علاقة عملية بين الطرفين المتنازعين. ولكنها لا تضمن تسوية المنازعة؛ وفي هذه الحالة، فإن إجراءاتها تزيد حجم التكاليف. ويضاف إلى ذلك أنه بحسب طبيعة قانون الدولة الذي يطعن فيه المستثمر (مثل قانون ينطبق انطباقاً عاماً)، قد لا تكون الأساليب البديلة لتسوية المنازعات خياراً مجدياً دائماً.

١٤- ويمكن أن تقتزن الأساليب البديلة لتسوية المنازعات بسياسات منع المنازعات وإدارتها على الصعيد الوطني. وتهدف هذه السياسات إلى إيجاد قنوات اتصال فعالة وتحسين الترتيبات المؤسسية بين المستثمرين والوكالات المعنية (مثل سياسات رعاية الاستثمار)، وبين مختلف الوزارات المعنية بقضايا الاستثمار. وفي حال نشوب منازعة مع مستثمر، يمكن أن يساعد مكتب أمين مظالم معني بالاستثمار أو وكالة رائدة تُنشأ خصيصاً لهذا الغرض في تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار في وقت مبكر، فضلاً عن تقييم آفاق اللجوء إلى التحكيم الدولي والإعداد له إن اقتضى الأمر ذلك<sup>(١٣)</sup>.

١٥- ومن حيث التنفيذ، يتسم هذا النهج ببساطته نسبياً، وقد وضعت بلدان عديدة في شتى أنحاء العالم كثيراً من الترتيبات في هذا الشأن. ومن المهم الإشارة، فيما يتعلق بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتنفيذ الأساليب البديلة لتسوية المنازعات وسياسات منعها، إلى أن بإمكان كل بلد أيضاً أن يبادر إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد من دون الحاجة إلى موافقة شركائه في المعاهدة. غير أن السبل البديلة لتسوية المنازعات لا تؤدي في حد ذاتها إلى تجاوز التحديات الرئيسية المرتبطة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. فليس في وسع السبل البديلة لتسوية المنازعات وسياسات منعها شيء سوى منع المنازعات، مما يجعل هذا المسار الإصلاحية تكميلياً وليس نهجاً قائماً بذاته لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

(١٣) انظر UNCTAD, 2010, *Investor-State Disputes: Prevention and Alternatives to Arbitration*, UNCTAD Series on International Investment Policies for Development (New York and Geneva, UNCTAD, 2011, *Best Practices in Investment for Development: United Nations publication*)؛ و *How to Prevent and Manage Investor-State Disputes – Lessons from Peru*, Investment Advisory Series, Series B, No. 10, (New York and Geneva, United Nations publication)

## باء - تكييف النظام الحالي

١٦ - ينطوي هذا الخيار على الحفاظ على السمات الرئيسية للنظام الحالي وقيام كل بلد بإجراء ما يحتاج إليه من تغييرات غير جوهرية بإدخال تعديلات على جوانب مختارة من نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة التي يبرمها. وقد شرع عدد من البلدان بالفعل في اتباع هذا المسار<sup>(١٤)</sup>. وشملت الابتكارات الإجرائية، التي أُدرج العديد منها في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ما يلي<sup>(١٥)</sup>:

(أ) تحديد آجال لتقديم الشكاوى لحصر نطاق تعرض الدولة لها، ومنع إثارة الشكاوى "القديمة" من جديد (بعد مرور ثلاث سنوات مثلاً على الأحداث التي أفضت إلى الشكاوى)؛

(ب) إعطاء دور أكبر للطرفين المتعاقدين في تفسير المعاهدة تفادياً لتفسيرات قانونية تتجاوز نواياها الأصلية (مثل النص على تفسيرات ملزمة مشتركة بين الطرفين، وإلزام المحاكم بإحالة مسائل معينة إلى طرفي المعاهدة لتفسيرها، وتيسير تدخل الطرف المتعاقد غير المتنازع)<sup>(١٦)</sup>؛

(ج) إنشاء آلية لدمج الشكاوى المترابطة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة مشكلة الإجراءات المترابطة، ويسهم في التطبيق الموحد للقانون (ويزيد من ثم انسجام الأحكام واتساقها) ويساعد في خفض تكاليف الإجراءات؛

(د) زيادة شفافية نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بطرق تشمل مثلاً إتاحة إمكانية اطلاع الناس على الوثائق وحضور الجلسات، والسماح بمشاركة الأطراف المهتمة غير المتنازعة؛

(هـ) إدراج آلية لفرز الشكاوى العبيثة في وقت مبكر (أي الشكاوى التي يتضح أنها لا تستند إلى أساس) تفادياً لهدر الموارد في إجراءات كاملة.

١٧ - ويتيح النهج الذي تُجري البلدان في إطاره تغييرات مركزة من خلال ما تبرمه من اتفاقات استثمار دولية إمكانية إيجاد حلول مكيفة وفقاً لاحتياجات كل منها ويسمح بتفاوتات متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تختار بلدان محددة، في اتفاقات الاستثمار الدولية التي

(١٤) مثل كندا وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

(١٥) يرد تحليل مفصل للخيارات السياسية المتعلقة بكل عنصر من عناصر نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في UNCTAD, 2014, *Investor-State Dispute Settlement: A Sequel*, UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements II (New York and Geneva, United Nations publication).

(١٦) UNCTAD, 2011, Interpretation of نظر أن تلجأ إليها الدول، انظر IAs: What States can do, IIA Issues Note, No. 3، على الرابط التالي: [http://unctad.org/en/docs/webdiaeia2011d10\\_en.pdf](http://unctad.org/en/docs/webdiaeia2011d10_en.pdf)

تبرمها، تناول القضايا والشواغل التي تراها أهم من غيرها. إلا أن هذا الخيار لا يعالج كثيراً من المشاكل الأساسية في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

١٨- ويتطلب هذا النهج أنشطة شاملة في مجال التدريب وبناء القدرات للتوعية بالقضايا المتصلة بنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وزيادة فهمها<sup>(١٧)</sup>. وهو يستفيد أيضاً من الدفاع القانوني الجيد للغاية المتاح للبلدان النامية بأسعار معقولة.

١٩- وتنفيذ هذا الخيار بسيط إلى حد ما لأنه يتطلب موافقة طرفين فقط في المعاهدة (أو عدد من الأطراف في حالة المعاهدة المبرمة بين بضعة أطراف). غير أن فعالية هذا النهج محدودة: فما لم تكن المعاهدة الجديدة تنطوي على مفاوضات جديدة بشأن معاهدة سابقة، لا تنطبق التغييرات إلا على اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة، بينما تظل الاتفاقات السابقة البالغ عددها ٣٠٠٠ اتفاق على حالها. يضاف إلى ذلك، أن أهم ميزة في هذا النهج - أي إمكانية اختيار الدول تناول مسائل معينة أو عدم تناولها - هي أيضاً إحدى مساوئه الرئيسية، إذ يتحول هذا الخيار الإصلاحي إلى نهج مجزأ لا يتيح مساراً شاملاً ومتكاملاً للمضي قدماً.

## جيم- الحد من وصول المستثمرين إلى نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

٢٠- يُضيق هذا الخيار نطاق الحالات التي يجوز فيها للمستثمرين اللجوء إلى نظام تسوية المنازعات بينهم وبين الدول. ويمكن تحقيق ذلك بطريقتين هما: حصر نطاق مواضيع الشكاوى المقدمة في إطار النظام، والأخذ بشرط استنفاد سبل الانتصاف المحلية قبل اللجوء إلى التحكيم الدولي. واتباع هذا النهج إلى حدوده القصوى قد يفضي إلى التخلي تماماً عن هذا النظام كوسيلة لتسوية المنازعات، والعودة إلى إجراءات التحكيم بين الدول.

٢١- وقد اعتمدت بعض البلدان سياسات من الفئة الأولى، بالعمل مثلاً على استبعاد أنواع معينة من الشكاوى من نطاق المراجعة التحكيمية<sup>(١٨)</sup>. وأتبع هذا النهج على مر السنين للحد

(١٧) يضطلع الأونكتاد ومنظمات شريكة بهذه الأنشطة وغيرها في مجال بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، استفادت بلدان أمريكا اللاتينية سنوياً منذ عام ٢٠٠٥ من دورات الأونكتاد التدريبية الإقليمية بشأن نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. انظر

[http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20\(IIA\)/IIA-Technical-Cooperation.aspx](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20(IIA)/IIA-Technical-Cooperation.aspx)

(١٨) مثل الشكاوى المتعلقة بالعقارات (معاهدة استثمار ثنائية بين تركيا والكاميرون)؛ والشكاوى المتعلقة بالمؤسسات المالية (اتفاقية حماية الاستثمار الأجنبي وتعزيزه بين الأردن وكندا)؛ والشكاوى المتعلقة بتوطن الاستثمارات وحيازتها (اتفاق الشراكة الاقتصادية بين المكسيك واليابان)؛ والشكاوى المتعلقة بالتزامات معينة في المعاهدات مثل المعاملة الوطنية ومتطلبات الأداء (اتفاق توثيق الشراكة الاقتصادية بين باكستان وماليزيا)؛ والشكاوى الناشئة عن تدابير حماية مصالح الأمن القومي (اتفاق توثيق الشراكة الاقتصادية بين ماليزيا والهند). وللإطلاع على مزيد من التحليل، انظر UNCTAD, 2014, *Investor-State Dispute Settlement: A Sequel*, UNCTAD Series on International Investment Agreements II (New York and Geneva, United Nations publication).

من الولاية القضائية لهيئات التحكيم، مثل السماح باللجوء إلى نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في حالة المنازعات المتعلقة بمصادرة الممتلكات فقط<sup>(١٩)</sup>. وقد تخلت بعض المعاهدات الحديثة العهد عن هذه الآلية تماماً<sup>(٢٠)</sup>.

٢٢- ويشكل واجب استنفاد سبل الانتصاف المحلية شرطاً إلزامياً في القانون الدولي العام للجوء إلى المحافل القضائية الدولية. غير أن معظم اتفاقات الاستثمار الدولية تعفي من هذا الواجب، فتجعل من المستثمرين الأجانب طبقة مميزة يمكنها الإفلات من السلطات القضائية المحلية. وإلزام المستثمرين باستنفاد سبل الانتصاف المحلية، أو مطالبتهم بدلاً من ذلك، بإقامة الدليل على عدم فعالية المحاكم المحلية أو تحيُّرها على نحو واضح، قد يعيد التوازن ويجعل التحكيم الدولي سبيل انتصاف استثنائياً إلى حد بعيد.

٢٣- ولا يفرض خيار الحدّ من لجوء المستثمرين إلى نظام تسوية المنازعات بينهم وبين الدول إلى معالجة المشاكل المتصلة بهذا النظام، ولكنه يقلل من حدتها. ويمكن أن يساعد في إبطاء وتيرة انتشار الدعاوى المقامة في إطار النظام، ويحد من الالتزامات المالية التي تقع على كاهل الدول من جراء أحكامه ويحفظ الموارد. ويمكن أيضاً أن يعزز النظم القضائية المحلية ويشجع الأوساط القانونية في الدولة المضيفة على زيادة مشاركتها. ومع ذلك، سيكون الأخذ بهذا النهج، إلى حد ما، بمثابة عودة إلى النظام السابق حيث كان في وسع المستثمرين تقديم شكواهم إلى المحاكم المحلية في الدولة المضيفة فقط، أو التفاوض على بنود التحكيم في عقود معينة مبرمة بينهم وبين الدول، أو طلب الحماية الدبلوماسية من دولتهم الأصلية.

٢٤- وفيما يتعلق بالتنفيذ - على غرار الخيار الأول - لا يتطلب هذا البديل إجراءات منسقة بين عدد كبير من البلدان، ويمكن أن تطبقه عملياً أطراف فرادى المعاهدات. ويكون التنفيذ مباشراً في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة؛ أما المعاهدات السابقة فسيطلب الأمر تعديلها أو التفاوض عليها من جديد أو إنهاءها من جانب واحد<sup>(٢١)</sup>. غير أن ذلك يؤدي، على غرار الخيار الأول، إلى نهج مجزأ إزاء الإصلاح.

(١٩) على سبيل المثال، لا تتيح معاهدتنا الاستثمار الثنائيان اللتان أبرمتهما الصين في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي (ألبانيا والصين (١٩٩٣)، وبلغاريا والصين (١٩٨٩)) للمستثمرين إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي إلا في حال نشوب منازعة بشأن مبلغ التعويض على مصادرة الاستثمار.

(٢٠) من الأمثلة الحديثة العهد على اتفاقات الاستثمار الدولية التي لا تتضمن أحكاماً بشأن نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول اتفاق التجارة الحرة بين أستراليا والولايات المتحدة (٢٠٠٤)، واتفاق الشراكة الاقتصادية بين الفلبين واليابان (٢٠٠٦)، واتفاق التجارة الحرة بين أستراليا وماليزيا (٢٠١٢).

(٢١) تُعقد البنود التي تبقى سارية بعد انتهاء النفاذ إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية لأنها تنص على استمرار تطبيق المعاهدات لفترة تتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة عموماً بعد إنهائها.

## دال - إنشاء هيئة للاستئناف

٢٥ - يُقصد بهيئة الاستئناف<sup>(٢٢)</sup> هيئة دائمة لها اختصاص إجراء مراجعة موضوعية للأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم. وقد اقترحت كوسيلة لتحسين اتساق الاجتهادات القضائية، وتصحيح أخطاء محاكم الدرجة الأولى، وزيادة إمكانية التنبؤ القانوني<sup>(٢٣)</sup>. وتنظر بعض البلدان في إمكانية الأخذ بهذا الخيار. ويمكن لهيئة الاستئناف، إذا تألفت من أعضاء دائمين تعينهم الدول من مجموعة تضم أحسن رجال القانون سمعة، أن تصبح هيئة ذات حجية قادرة على تقديم فتاوى متسقة - وأكثر توازناً - يمكن أن تعالج شواغل المشروعية التي تُثار بشأن النظام الحالي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول<sup>(٢٤)</sup>.

٢٦ - ويُفترض أن يسترشد الطرفان المتنازعان (عندما يقيم كل منهما وجهة دعواه)، والمحكمون الذين يبتون في المنازعات، بالأراء ذات الحجية التي تصدرها هيئة الاستئناف بشأن مسائل قانونية. وحتى إذا بقي نظام محاكم الدرجة الأولى المعمول به اليوم على حاله، فمن شأن الإشراف الفعال على مستوى الاستئناف أن يبدد الهواجس. وإجمالاً، يُفترض أن تسهم هيئة الاستئناف في ترتيب النظام المخصص الحالي الذي يتسم باللامركزية وانعدام التسلسل الهرمي.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، من المستبعد تحقيق الاتساق التام واليقين المطلق في نظام قانوني يتألف من ٣٠٠٠ نص قانوني تقريباً؛ فقد تسوغ صيغة معاهدات سارية بعينها نتائج مختلفة. كما أن استحداث مرحلة استئناف سيزيد وقت الإجراءات وتكاليفها، رغم إمكانية تقييد ذلك بأجال صارمة على غرار الآجال المحددة لهيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية<sup>(٢٥)</sup>.

(٢٢) بحث أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في عام ٢٠٠٤ فكرة إنشاء هيئة استئناف، غير أن الفكرة لم تفلح آنذاك في حشد الدعم الكافي من الدول. انظر ICSID, 2004, Possible improvements of the framework for ICSID arbitration, ICSID Discussion Paper, part VI and annex متاحة على الرابط التالي: [https://icsid.worldbank.org/ICSID/FrontServlet?requestType=CasesRH&actionVal=OpenPage&Page.Type=AnnouncementsFrame&FromPage=NewsReleases&pageName=Archive\\_Announcement14](https://icsid.worldbank.org/ICSID/FrontServlet?requestType=CasesRH&actionVal=OpenPage&Page.Type=AnnouncementsFrame&FromPage=NewsReleases&pageName=Archive_Announcement14). وربما تكون حكومات كثيرة قد غيرت آراءها في السنوات الثماني التي انقضت منذئذ.

(٢٣) للاطلاع على المناقشة ذات الصلة، انظر C Tams, 2006, An appealing option? A debate about an ICSID appellate structure, Essays in Transnational Economic Law Working Paper No. 57.

(٢٤) تناول عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها الولايات المتحدة إمكانية إنشاء هيئة دائمة للاستماع لدعاوى استئناف الأحكام في قضايا التحكيم بين المستثمرين والدول. واتفاق التجارة الحرة بين شيلي والولايات المتحدة هو أول اتفاق تضمن "حيزاً" يمكن أن تُدرج فيه آلية استئناف في حال إنشائها بموجب اتفاق منفصل متعدد الأطراف شيلي (المادة ١٠-١٩(١٠)). وذهب اتفاق التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة (٢٠٠٤) إلى أبعد من ذلك، واشترط تشكيل فريق تفاوضي لإنشاء هيئة استئناف أو آلية مماثلة (المرفق ١٠ - و١٠). ورغم هذه الأحكام، لم يُعلن عن أي مفاوضات من هذا القبيل، ولم يصدر أي بيان كتابي بشأن إنشاء أي هيئة استئناف.

(٢٥) مدة إجراءات الاستئناف في منظمة التجارة العالمية محددة في ٩٠ يوماً.

٢٨- وفيما يتعلق بالتنفيذ، لا بد أن يدعم عدد كبير من البلدان خيار الاستئناف لكي يكون مجدياً. وبالإضافة إلى اتفاق مبدئي، سيلزم تحديد عدد من الخيارات الهامة كالاتي: هل ستقتصر الهيئة على نظام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار أم ستشمل قواعد تحكيم أخرى؟ ومن سينتخب أعضاءها وكيف؟ وكيف ستموّل؟<sup>(٢٦)</sup> ويُرجح أن يواجه هذا الخيار الإصلاح، بناءً على ما تقدم، تحديات عملية كبرى.

## هـ- إنشاء محكمة دولية دائمة معنية بقضايا الاستثمار

٢٩- ينطوي هذا الخيار على الاستعاضة عن النظام الحالي القائم على هيئات التحكيم المخصصة بمحكمة دولية دائمة. ويُفترض أن تتألف هذه المحكمة من قضاة تعيينهم الدول على أساس دائم، لمدة محددة غير قابلة للتجديد مثلاً. ويجوز أيضاً أن تضم المحكمة دائرة استئناف.

٣٠- ويرى البعض أن الأخذ بنموذج خاص لإصدار الأحكام (أي التحكيم) غير مناسب في المسائل التي يتناولها القانون العام<sup>(٢٧)</sup>. فالقانون العام يتطلب ضمانات موضوعية بشأن استقلال القضاة ونزاهتهم، وهو أمر لا يتحقق إلا بالأمن الوظيفي - لحماية القاضي من المصالح الخارجية مثل السعي للتعيين عدة مرات أو الحفاظ على استمرارية نظام التحكيم. ويذهب هذا الرأي إلى أن محكمة تضم قضاة مثبّتين هي وحدها الكفيلة بإرساء نظام عادل يُعتبر نزيهاً على نطاق واسع<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٦) من الأسئلة الهامة الأخرى ما يلي: هل سيقصر الاستئناف على المسائل القانونية أم سيشمل أيضاً مسائل تتعلق بالوقائع؟ وهل ستكون للهيئة سلطة تصحيح القرارات أم ستُحول فقط حق الإحالة من جديد إلى المحكمة الأصلية؟ وهل سينطوي إنشاء آلية المراجعة الاستئنافية على إلغاء آلية إبطال الأحكام التابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وإلغاء المراجعة التي تجريها المحاكم الوطنية؟ وما هي السبل الكفيلة بأن يشمل هيكل الاستئناف الجديد اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة سابقاً؟

(٢٧) يستند هذا النهج إلى نظرية مفادها أن التحكيم في معاهدات الاستثمار شبيه بالمراجعة القضائية المحلية في القانون العام لأنه "ينطوي على وجود هيئة قضائية مختصة بالبت، استجابة لشكوى يرفعها الفرد، في قانونية استخدام السلطة السيادية، والحكم بالتعويض على تصرف الدولة غير المشروع". G Van Harten, 2008, A Case for an International Investment Court, Society of International Economic Law Inaugural Conference 2008، متاح على الرابط التالي:

[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1153424](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1153424)

(٢٨) انظر G Van Harten, 2008

### الشكل ٣ خمسة مسارات لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

تكيف النظام القائم من خلال فرادى اتفاقات الاستثمار الدولية



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣.

٣١- وفي وجود محكمة دائمة معنية بقضايا الاستثمار منفعة عامة مؤسسية تُخدم مصالح المستثمرين والدول والجهات المعنية الأخرى. ويفترض أن تعالج المحكمة معظم المشاكل المبينة أعلاه: وتقطع شوطاً طويلاً لكفالة مشروعية النظام وشفافيته، وتيسير اتساق القرارات ودقتها واستقلال القضاة ونزاهتهم<sup>(٢٩)</sup>.

٣٢- غير أن هذا الحل هو أيضاً أصعب الحلول تنفيذاً، لأنه سيتطلب إصلاحاً كاملاً للنظام الحالي من خلال إجراءات منسقة بين عدد كبير من الدول. وفي الوقت نفسه، لن تكون هناك حاجة إلى توافق الآراء على صعيد عالمي. ولذلك فإن المحكمة الدائمة المعنية بقضايا الاستثمار يمكن أن تنطلق كمبادرة بين بضع دول، على أن تشمل آلية تتيح للدول التي ترغب في الانضمام إليها إمكانية اختيار ذلك.

٣٣- وسيكون ثمة شاغل منفصل يتمثل في تحديد ما إذا كان إنشاء محكمة جديدة ملائماً لنظام مجزأ يتألف من عدد كبير من اتفاقات الاستثمار الدولية الثنائية في الغالب. ويبدو أن هذا الخيار سيكون الأنسب في نظام يستند إلى مجموعة موحدة من القوانين السارية.

٣٤- وبالنظر إلى التحديات العديدة الناشئة عن النظام الحالي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، فقد حان الوقت لقيام الدول بتقييم هذا الوضع ومقارنة خيارات الإصلاح وتحديد السبيل الأنسب.

٣٥- ويعني بعض الخيارات الخمسة المبينة في هذه الورقة أن تتخذ الحكومات إجراءات فردية، بينما يتطلب بعضها الآخر اتخاذ إجراءات مشتركة بين عدد كبير من البلدان. ويُفترض أن تبلغ خيارات الإجراءات الجماعية مدى أبعد في معالجة المشاكل، غير أنها ستواجه صعوبات أكثر في التنفيذ وتستلزم اتفاق عدد أكبر من الدول على مجموعة من التفاصيل الهامة. ومن شأن إجراء حوار سياسي متعدد الأطراف بشأن تسوية منازعات الاستثمار أن يساعد في بناء توافق الآراء على مسار الإصلاح المفضل وسبل المضي فيه.

٣٦- وثمة نقطة هامة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، وهي أن تسوية منازعات الاستثمار هي نظام لتطبيق القانون. ولذلك فإن التحسينات المدخلة على نظام تسوية المنازعات ينبغي أن تقتزن بإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، على النحو المبين أدناه.

(٢٩) إن النظام القائم على انتداب القضاة للنظر في قضية ما، بدلاً من أن يعينهم الطرفان المتنازعان، يوفر أيضاً عشرات الآلاف، وربما مئات الآلاف من الدولارات، ينفقها المحامون عادة في تدقيق المعلومات الشخصية عن المحكمين.

## ثالثاً - إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: أربعة مسارات للعمل وسبيل للمضي قدماً

٣٧- يمر نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بفترة تأمل ومراجعة وإصلاح. ومعظم البلدان أطراف في واحد أو أكثر من اتفاقات الاستثمار الدولية، غير أن قلة من هذه البلدان تشعر بالرضا إزاء النظام الحالي لأسباب شتى كالاتي: تزايد القلق من الآثار الفعلية المترتبة على اتفاقات الاستثمار الدولية من حيث تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر أو تقليص حيز السياسات أو الحيز التنظيمي، والتعرض المتزايد لإجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وعدم السعي تحديداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تختلف الآراء بشأن هذه الاتفاقات اختلافاً شديداً حتى داخل البلدان. زد على ذلك تعقد نظام هذه الاتفاقات وتعدد أوجهه والافتقار إلى مؤسسة متعددة الأطراف في هذا المجال مثل منظمة التجارة العالمية المعنية بمجال التجارة. وبسبب هذه العوامل كلها، من الصعب اتباع مقاربة منهجية إزاء مسألة إجراء إصلاح شامل لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية وآلية تسوية منازعات الاستثمار. ولذلك ظلت جهود إصلاح النظام متواضعة نسبياً حتى الآن.

٣٨- وتتبع بلدان كثيرة نهج التريث والترقب. ويعكس التردد في إجراء إصلاح أشمل وبعيد المدى معضلة الحكومات: فإدخال تغييرات موضوعية أكثر يمكن أن يقوض قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي، وأولى البلدان التي تسير على درب الإصلاح هي تلك التي يمكن أن تعاني أكثر من غيرها في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة أسئلة بشأن المضمون المحدد للنموذج الجديد من اتفاقات الاستثمار الدولية، ومخاوف من أن بعض النهج يمكن أن تزيد من التعقيد وعدم التيقن اللذين يتسم بهما النظام حالياً.

٣٩- ومع ذلك، ما فتئت الإصلاحات تُدخل على النظام على مختلف مستويات وضع السياسات. فعلى الصعيد الوطني، نقحت بلدان معاهداتها النموذجية، بالاستناد أحياناً إلى عمليات شاملة وشفافة تضم جهات معنية متعددة. ويعكف ما لا يقل عن ٤٠ بلداً و٥ منظمات إقليمية حالياً على مراجعة وتنقيح نهجها إزاء وضع القواعد الدولية المتصلة بالاستثمار. واستمرت بلدان أيضاً في التفاوض على اتفاقات استثمار دولية ثنائية وإقليمية تتضمن أحكاماً وصياغات جديدة. ولعل الاتفاقات الإقليمية الكبرى مثال على ذلك. وقليلة هي البلدان التي تخلت عن اتفاقات الاستثمار الدولية، بإهاء بعض اتفاقاتها الاستثمارية الثنائية أو شجب اتفاقيات التحكيم الدولي. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، عقدت البلدان اجتماعات لمناقشة جوانب محددة من إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

٤٠- وبناءً على هذه التجارب الأخيرة، يمكن تمييز أربعة مسارات عمل واسعة تهدف إلى إصلاح نظام الاستثمار الدولي (انظر الجدول)، وهذه المسارات هي:

(أ) الحفاظ على الوضع الراهن؛

- (ب) فك الارتباط بالنظام؛  
 (ج) إدخال تعديلات انتقائية؛  
 (د) إجراء إصلاح منهجي.

الجدول

## أربعة مسارات للعمل: استعراض عام

المسار	مضمون الإجراءات السياسية	مستوى الإجراءات السياسية
الحفاظ على الوضع الراهن	عدم السعي لإجراء أي تغيير جوهري في شروط اتفاقات الاستثمار الدولية أو الالتزامات الدولية المتصلة بالاستثمار	اتخاذ إجراءات سياسية على الصعيدين الثنائي والإقليمي: <ul style="list-style-type: none"> <li>• مواصلة التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية استناداً إلى نماذج قائمة</li> <li>• عدم إدخال أي تغيير على المعاهدات القائمة</li> </ul>
فك الارتباط	الانسحاب من الالتزامات الدولية المتصلة بالاستثمار	اتخاذ إجراءات سياسية على مستويات مختلفة و/أو بشأن جوانب مختلفة من عملية وضع سياسات الاستثمار: <ul style="list-style-type: none"> <li>• وطنياً (مثل سحب الموافقة على إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في القانون المحلي وإنهاء عقود الاستثمار)</li> <li>• ثنائياً/إقليمياً (مثل إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة)</li> </ul>
التعديلات الانتقائية	السعي لإدخال تغييرات انتقائية غير ملزمة: <ul style="list-style-type: none"> <li>• إضافة بُعد التنمية المستدامة إلى اتفاقات الاستثمار الدولية (مثل إدراج التنمية المستدامة في الديباجة)</li> <li>• العمل على إعادة التوازن بين الحقوق والالتزامات (مثل إدراج حكم غير ملزم يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الديباجة)</li> <li>• تغيير جوانب محددة من نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (مثل فرز الشكاوى العيضية في وقت مبكر)</li> <li>• التعامل بانتقائية مع التفاعلات السياسية (مثل عدم خفض شروط المعايير)</li> </ul>	اتخاذ إجراءات سياسية انتقائية على ثلاثة مستويات من عملية وضع السياسات: <ul style="list-style-type: none"> <li>• وطنياً (مثل تعديل نموذج جديد من اتفاقات الاستثمار الدولية)</li> <li>• ثنائياً/إقليمياً (مثل التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية بناءً على نماذج منقحة أو إصدار تفسيرات مشتركة)</li> <li>• على الصعيد المتعدد الأطراف (مثل تبادل الخبرات)</li> </ul>

المسار	مضمون الإجراءات السياسية	مستوى الإجراءات السياسية
الإصلاح المنهجي	وضع التزامات دولية متصلة بالاستثمار تتيح ما يلي:	اتخاذ إجراءات سياسية على ثلاثة مستويات من عملية وضع السياسات (في وقت واحد و/أو بالتتابع):
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• صوغ اتفاقات استثمار دولية استباقية موجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة (مثل تعزيز الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)</li> <li>• إعادة التوازن الفعلي بين الحقوق والالتزامات في اتفاقات الاستثمار الدولية (مثل إضافة بند مسؤوليات المستثمرين، والحفاظ على حيز السياسات)</li> <li>• إجراء إصلاح شامل لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (أي اتباع المسارات الخمسة المحددة في الفصل الثاني من هذه الورقة وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣)</li> <li>• إدارة التفاعلات على نحو سليم وتعزيز التنسيق بين سياسات الاستثمار على مختلف مستوياتها، وبين سياسات الاستثمار وغيرها من السياسات العامة (مثل استعراض جهات معنية متعددة)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وطنياً (مثل وضع نموذج جديد من اتفاقات الاستثمار الدولية)</li> <li>• ثنائياً/إقليمياً: التفاوض (من جديد) على اتفاقات الاستثمار الدولية بناءً على نموذج جديد</li> <li>• على الصعيد المتعدد الأطراف (بناء توافق الآراء بين جهات معنية متعددة)</li> </ul>

المصدر: الأونكتاد.

٤١ - ولكل مسار من مسارات العمل الأربعة مزايا وعيوب، وكل مسار يتميز عن غيره في استجابته لشواغل محددة (انظر الجدول). ووفقاً للهدف العام المنشود، فإن ما تعتبره بعض الجهات المعنية مزية قد تراه جهات أخرى تحدياً. ويضاف إلى ذلك أن مسارات العمل الأربعة، كما هي الآن، لا يستبعد بعضها بعضاً؛ فقد يعتمد بلد عناصر من مسار واحد أو أكثر، وقد يتأثر مضمون اتفاق معين من اتفاقات الاستثمار الدولية بمسار عمل واحد أو أكثر.

٤٢ - وترد أدناه مناقشة كل مسار من تلك المسارات من منظور الإصلاح الاستراتيجي للنظام. وتتناول المناقشة في البداية النهجين الأكثر اعتراضاً على الالتزامات الدولية المتصلة بالاستثمار: فمن جهة، هناك المسار الذي يحافظ على الوضع الراهن؛ ومن الجهة الأخرى هناك المسار الذي يفك الارتباط بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. ويوجد بينهما مسارا العمل القائمان على خيار إصلاح النظام، وإن بدرجات متفاوتة.

٤٣ - ويستند هذا التحليل إلى فرضية مفادها أن الحجة التي تبرر الإصلاح قد قُدمت بالفعل. ولعل أحد الأمثلة على ذلك "إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، القائم على مبدأ الحيوية في وضع السياسات - الذي يدعو إلى تقييم مستمر لفعالية أدوات السياسات. والأسئلة المطروحة اليوم لا تتناول إصلاح عملية وضع سياسات الاستثمار على الصعيد الدولي من عدمه، بل سبل إصلاحها. وهي لا تُطرح بشأن تغيير جانب واحد من اتفاق معين فحسب، بل بشأن إعادة التوجيه الشامل لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية برمته من أجل تحقيق التوازن بين حماية المستثمر واعتبارات التنمية المستدامة.

## ألف - الحفاظ على الوضع الراهن

٤٤ - يوجد على أحد طريقي طيف خيارات البلدان خيار الحفاظ على الوضع الراهن. فالامتناع عن إدخال أي تغييرات جوهرية على طريقة قطع التزامات دولية متصلة بالاستثمار يعكس صورة الاستمرارية ووجود بيئة مواتية للمستثمرين. وهذا هو الحال بالذات عندما ينطوي الحفاظ على الوضع الراهن على التفاوض بشأن اتفاقات استثمار دولية جديدة تستند إلى النماذج القائمة. وقبل كل شيء، قد يكون هذا المسار جذاباً للبلدان التواقّة إلى الاستثمار في الخارج والبلدان التي لم تضطر بعد إلى الرد على دعاوى متعددة - ومسيسة للغاية - في إطار تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٤٥ - وبديهي أن مسار العمل هذا يبدو أيسر المسارات وأبسطها تنفيذاً. وهو لا يتطلب إلا قدرًا محدوداً من الموارد، إذ لا حاجة، مثلاً، إلى إجراء تقييمات أو مراجعات محلية أو مشاورات مع جهات معنية متعددة. وهو يتفادى أيضاً عواقب غير مقصودة قد تكون بعيدة المدى نتيجة اتباع نهج مبتكرة إزاء شروط اتفاقات الاستثمار الدولية.

٤٦ - غير أن الحفاظ على الوضع الراهن لا يسمح، في الوقت نفسه، بمواجهة أي من التحديات الناشئة عن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية العالمي الحالي، وقد يسهم في زيادة اعتراض الجهات المعنية على اتفاقات الاستثمار الدولية. وعلاوة على ذلك، فمع شروع عدد متزايد من البلدان في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، ربما تتزايد صعوبة الحفاظ على الوضع الراهن - أي الحفاظ على معاهدات الاستثمار الثنائية والتفاوض على معاهدات جديدة استناداً إلى النماذج القائمة.

## باء - فك الارتباط بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية

٤٧ - يوجد على الطرف الآخر من طيف الخيارات خيار قيام البلد بفك ارتباطه بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية، سواء أعلق الأمر بفرادى الاتفاقات أم باتفاقيات تحكيم متعددة الأطراف أم بالنظام ككل. والانسحاب من النظام، من جانب واحد، يبعث برسالة قوية تدل على عدم الرضا بالنظام الحالي. وقد يجذب مسار العمل هذا بالذات البلدان التي تغطي فيها على نقاش السياسات المحلية شواغل متصلة باتفاقات الاستثمار الدولية.

٤٨ - وبديهي أن فك الارتباط بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية قد يُعتبر أقوى مسارات العمل أو أبعدها مدى. وسواءً أتعلق الأمر بالمستثمرين الوافدين أم الخارجين، يُفترض أن يؤدي هذا المسار في نهاية المطاف إلى إزالة ما تنص عليه المعاهدات الدولية من التزامات دولية مرتبطة بحماية الاستثمار. وسيفضي هذا المسار، علاوة على ذلك، إلى الحماية الفعالة من المخاطر المتصلة بإجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٤٩ - غير أن معظم الآثار المنشودة لن تتحقق إلا بمرور الوقت ولن تشمل المعاهدات جملةً بل الواحدة تلو الأخرى. وانسحاب الدولة من النظام لا يحميها فوراً من دعاوى تسوية المنازعات بينها وبين المستثمرين في المستقبل، لأن الالتزامات المرتبطة باتفاقات الاستثمار الدولية تستمر عادةً لبعض الوقت من خلال البنود التي تبقى سارية بعد انتهاء أجل النفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى مراجعة القوانين الوطنية والعقود التي أبرمتها الدولة، لأنها قد تنص أيضاً على اللجوء إلى نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (بما في ذلك التحكيم لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، حتى في غياب اتفاق استثمار دولي. ويضاف إلى ذلك أنه ما لم تتوافق الآراء على الإنهاء، تظل قدرة الحكومة على إنهاء اتفاق استثمار دولي محدودة. وترتبط قدرتها على فعل ذلك بصيغة المعاهدة المعنية وقد لا يتسنى لها ذلك إلا في وقت معين.

٥٠ - زد على ذلك أن إنهاء اتفاق دولي واحد في كل مرة (أي المعاهدة تلو الأخرى) لا يسهم في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية برمتها، بل يركز فقط على علاقات فردية. وعندما يُتوخى من إنهاء المعاهدة إجراء مفاوضات جديدة، يكون الإنهاء، آنذاك فقط، خطوة نحو إصلاح النظام بأكمله.

## جيم - إدخال تعديلات انتقائية

٥١ - أضحى إدخال تعديلات محدودة أو انتقائية لمعالجة شواغل بعينها يمثل مسار عمل ينتشر انتشاراً سريعاً. وقد يجذب بالذات البلدان الراغبة في التصدي لتحديات اتفاقات الاستثمار الدولية وإظهار التزامها المستمر بنظام الاستثمار. ويمكن توجيه هذا المسار صوب تحقيق التنمية المستدامة وأهداف سياسية أخرى.

٥٢ - ويتسم مسار العمل هذا بمزايا عديدة. فانتقاء التعديلات يسمح بإعطاء الأولوية للشواغل "التي يسهل علاجها" وتبدو أهم وألح من غيرها، وترك جوهر المعاهدة على حاله. وتتيح التعديلات الانتقائية أيضاً اختبار وتجريب حلول مختلفة، كما أن التركيز على المعاهدات المستقبلية ييسر التنفيذ المباشر (أي أن أطراف كل عملية تفاوضية يمكن أن تُدخل التغييرات بصورة مباشرة). وعلاوة على ذلك، فإن اللجوء إلى تعديلات طفيفة أو غير ملزمة يقلل المخاطر إلى أدنى حد. ويُجَنَّب نهج التدرج الوقوع في "إلغاء الضوابط" ويقلل من احتمال التغيير انتقاصاً من القيمة الحماية التي ينطوي عليها الاتفاق. ومن ثم فإن إدخال تعديلات انتقائية

في الاتفاقات الجديدة قد يبدو خياراً جذاباً - إن لم يكن أكثر الخيارات واقعية - للتخفيف من الضغط المتزايد على اتفاقات الاستثمار الدولية.

٥٣- ومع ذلك، لا يمكن في الآن ذاته للتعديلات الانتقائية لاتفاقات الاستثمار الدولية في المستقبل أن تعالج على نحو شامل التحديات الناتجة عن مجموع المعاهدات القائمة<sup>(٣٠)</sup>. ولا يمكن للتعديلات الانتقائية أن تتناول على نحو تام أوجه التفاعل بين المعاهدات، بل قد تؤدي إلى "الانتقائية" و"تصيد المعاهدات" ما لم تعالج شرط الدولة الأولى بالرعاية<sup>(٣١)</sup>. وقد لا يرضي هذا النهج الجهات المعنية كافة. وربما يمهّد الطريق في نهاية المطاف لمزيد من التغيير، فيؤدي إلى عدم التيقن بدلاً من الاستقرار.

## دال - إجراء إصلاح منهجي

٥٤- إن إجراء إصلاح منهجي يعني تصميم التزامات دولية تتماشى مع تحول النموذج في مجالي الاستثمار والتنمية (تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢)، وتعزز التنمية المستدامة. وهذا أشمل نهج من نهج إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي، لأنه يقوم على إجراءات سياسية على جميع مستويات الحوكمة.

٥٥- وينطوي مسار العمل هذا على تصميم نموذج تعاهدي جديد لاتفاقات الاستثمار الدولية يتصدى بفعالية للتحديات الثلاثة المذكورة أعلاه<sup>(٣٢)</sup>، ويركز تركيزاً استباقياً على تشجيع الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويستلزم الإصلاح المنهجي أيضاً تعاملاً شاملاً مع إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، على النحو الوارد ذكره في الفصل الثاني أعلاه.

٥٦- ويبدو مسار العمل هذا، للوهلة الأولى، صعباً ومثيراً للتحديات لدى جهات متعددة. وقد يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب موارد كثيرة. وقد تبدو نتيجته، ألا وهي اتفاقات استثمار دولية أكثر توازناً، كما لو كانت تنتقص من القيمة الحماية للاتفاقات المعنية وتتيح بيئة استثمار أقل جاذبية. ولتنفيذ هذا المسار على نحو شامل، لا بد من تناول اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة، الأمر الذي قد يُنظر إليه على أنه يمسّ بحقوق المستثمرين المكتسبة. وربما يقتضي إدخال التعديلات أو إجراء مفاوضات جديدة تعاون عدد قد يكون كبيراً من الأطراف النظرية في المعاهدة.

(٣٠) ما لم تنطو المعاهدة الجديدة على مفاوضات جديدة بشأن معاهدة سابقة (أو ما لم تحل محلها)، فإن التعديلات لا تُدخل إلا على اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حديثاً، فتظل الاتفاقات الموجودة على حالها.

(٣١) قد تتسرب الالتزامات المقدمة إلى بعض الشركاء التعاهديين في اتفاقات الاستثمار الدولية السابقة إلى اتفاقات جديدة عبر شرط الدولة الأولى بالرعاية (بحسب صيغته) وربما تترتب عليها آثار غير مقصودة.

(٣٢) تعزيز البعد الإنمائي، وإعادة التوازن بين الحقوق والالتزامات، وإدارة التعقيد النظامي الذي يميز نظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

٥٧- ومع ذلك فإن مسار العمل هذا هو الوحيد القادر على تحقيق إصلاح شامل ومتسق. كما أنه المسار الأنسب لتعزيز استجابة مشتركة من المجتمع الدولي للتحدي المشترك الذي يواجهه اليوم ويتمثل في تشجيع الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٨- وقد انبثق من مؤتمر اتفاقات الاستثمار الدولية الذي عُقد أثناء عقد منتدى الاستثمار العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ عدد من الأفكار القيمة في هذا الصدد. فقد أشير، مثلاً، إلى أن إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ينبغي أن يكون تدريجياً وشاملاً؛ وأنه لا يمكن للبلدان، إذا عملت منفردة، سوى إجراء إصلاحات جزئية للنظام، ووحدها الجهود المشتركة المتعددة الأطراف يمكن أن تكون فعالة حقاً. ورسم المؤتمر أيضاً ملامح خريطة طريق لإصلاح شامل لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن أن تتيح خريطة الطريق نقطة مرجعية مشتركة للحكومات، وكذلك للمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. ودعا المشاركون في المؤتمر الأونكتاد أيضاً إلى أن يتيح، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، محفلاً متعدد الأطراف للعمل المتعلق بقضايا سياسات الاستثمار.

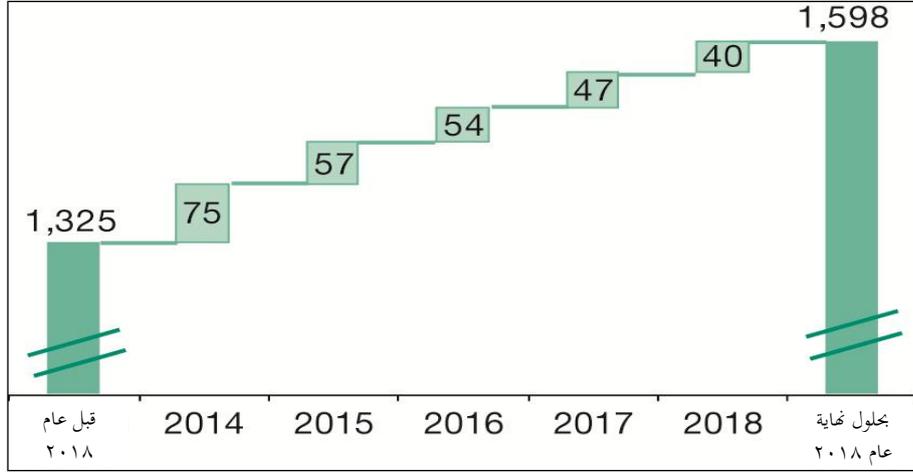
٥٩- والخبراء مدعوون إلى تصميم عناصر خريطة الطريق اللازمة للإصلاح، والتوصل إلى نتائج وحلول ملموسة لتحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، لجعله أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة.

## تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: الفرص المتأتية من انتهاء سريان المعاهدات

- ١- بلغ نظام اتفاقات الاستثمار الدولية مرحلة تتيح فرصاً للتغيير. فقد وصل التوقيع على معاهدات الاستثمار الثنائية إلى ذروته في التسعينات من القرن الماضي. وبعد مرور خمسة عشر عاماً، تراجع معدل إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية تراجعاً شديداً (انظر الشكل ألف-١-١)، فأضحى نظام اتفاقات الاستثمار الدولية في وضع يتيح إجراء تغيير نظمي فعال<sup>(٣٣)</sup>. وعند حلول تاريخ انتهاء صلاحية معاهدة ما، يجوز لطرف فيها أن يختار تمديدتها تلقائياً أو أن يخطر الطرف الآخر برغبته في إلغائها<sup>(٣٤)</sup>. ويتيح هذا الخيار الأخير لطرفي المعاهدة فرصة مراجعة اتفاتها، بإجراءات تشمل تحديث محتواها مع مراعاة التجارب السابقة وإدراج أحكام تستوعب أهدافاً سياسية جديدة.
- ٢- ويتيح العدد الكبير من معاهدات الاستثمار الثنائية المنتهية أو الوشيكة الانتهاء فرصاً متميزة للتغيير. فاعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تجاوز عدد المعاهدات التي يمكن لطرف إنهاؤها في أي وقت ٣٠٠ معاهدة (الشكل ألف-١-١).

الشكل ألف-١-١

العدد التراكمي من معاهدات الاستثمار الثنائية التي يمكن إنهاؤها في أي وقت



المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: المنهجية - قياس مجموع معاهدات الاستثمار الثنائية السارية، بعد مراعاة الفترة المحددة الأولية لسريان المعاهدة، على دراسة عينة ممثلة من البيانات المتعلقة بأكثر من ٣٠٠ معاهدة استثمار ثنائية تتيح خيار إنهاؤها في أي وقت.

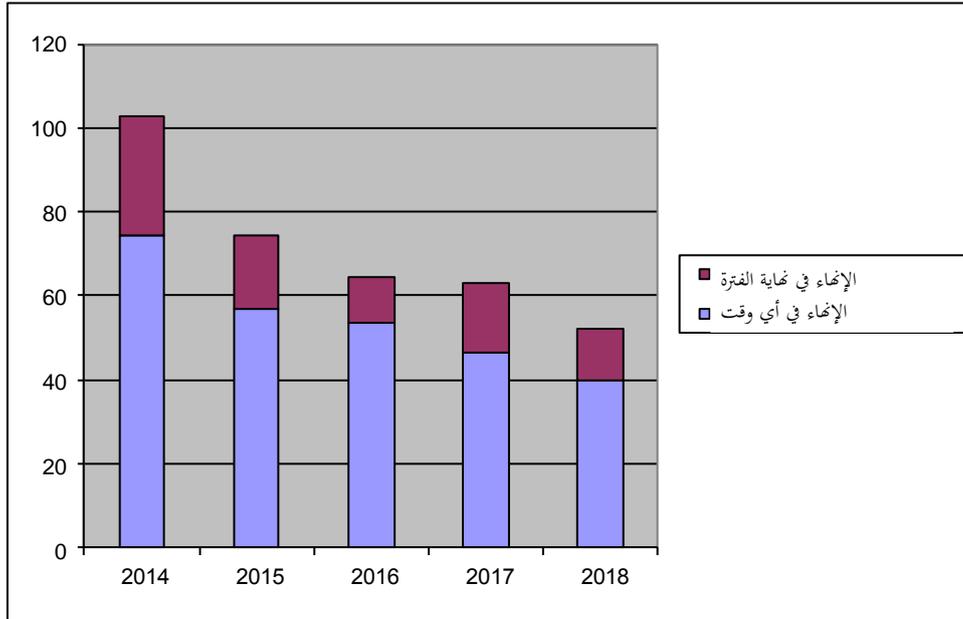
(٣٣) يقتصر هذا الجزء على معاهدات الاستثمار الثنائية، ولا ينطبق على "اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى"، لأنها تشير مجموعة مختلفة من المسائل. وتُحذر الإشارة إلى استحالة إنهاء فصل يتعلق بالاستثمار في اتفاق للتجارة الحرة بمعزل عن غيره؛ بل لا بد من إنهاء المعاهدة برمتها.

(٣٤) وفقاً للقانون الدولي العام، يجوز إنهاء معاهدة أيضاً بموافقة الأطراف المتعاقدة في أي وقت، سواءً أكانت المعاهدة قد بلغت أم لم تبلغ نهاية مدتها المحددة الأولية (المادة ٥٤(ب) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات).

٣- ويضاف إلى ذلك، أنه في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، سيحل موعد انتهاء الفترة الأولية المحددة لما لا يقل عن ٣٥٠ معاهدة استثمار ثنائية. وفي عام ٢٠١٤ وحده، ستنتهي الفترة المحددة الأولية لـ ١٠٣ معاهدات استثمار ثنائية (انظر الشكل ألف-١-٢).

الشكل ألف-١-٢

معاهدات الاستثمار الثنائية التي سيحل موعد انتهاء فترتها الأولية، ٢٠١٨-٢٠١٤



المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: المنهجية - قياس معاهدات الاستثمار الثنائية التي لم يتسن الاطلاع على نصوصها على البيانات المستمدة من دراسة معاهدات الاستثمار الثنائية التي أمكن الاطلاع على نصوصها. وتستند معايير القياس إلى عينة ممثلة تضم أكثر من ٣٠٠ معاهدة استثمار ثنائية.

٤- واستخدام انتهاء صلاحية المعاهدة استخداماً فعالاً لتسريع وتيرة التغيير في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي ليس مسعى سهل المنال. فلا بد أولاً من فهم العلاقة بين قواعد معاهدة الاستثمار الثنائية والعمل المتصل بإنهاء المعاهدة، وذلك من أجل تحديد ما يتاح من فرص وتحديد الخطوات الإجرائية اللازمة المرتبطة بها.

#### إنهاء المعاهدة وشروط تمديدتها

تنص معاهدات الاستثمار الثنائية عادة على أن تبقى سارية لفترة معينة تُحدد في البداية، وتكون في معظم الأحيان إما ١٠ سنوات أو ١٥ سنة. وقليلة هي المعاهدات التي لا تبين هذه الفترة المحددة الأولية وتنص على مدة غير محددة.

ومعاهدات الاستثمار الثنائية التي تحدد فترة سريان أولية تتضمن عموماً آلية لتمديدتها. ويسود نهجان في هذا الصدد. ففي الفئة الأولى، تنص معاهدات الاستثمار الثنائية على أن المعاهدة تبقى سارية لمدة غير محددة، بعد انتهاء الفترة المحددة الأولية ما لم يختار طرف إنهاءها. ومع ذلك، يحتفظ كل طرف بالحق في إنهاء الاتفاق في أي وقت بتوجيه إخطار كتابي مسبق. أما الفئة الثانية من الاتفاقات فتتضمن على أن المعاهدة تظل سارية لفترات محددة إضافية، وفي هذه الحالة لا يمكن إنهاء المعاهدة إلا في نهاية كل فترة تمديد لاحقة.

ومن ثم فإن معظم معاهدات الاستثمار الثنائية تندرج في فئة من الفئتين: المعاهدات التي يمكن إنهاؤها في أي وقت بعد انتهاء فترة محددة أولية، والمعاهدات التي لا يمكن إنهاؤها إلا في نهاية كل فترة محددة. ويمكن تعريف هذين الخيارين بأشياء "الإنهاء في أي وقت" و"الإنهاء في نهاية الفترة المحددة".

الإنهاء في أي وقت		الإنهاء في نهاية الفترة المحددة	
المدة:	المدة:	المدة:	المدة:
فترة محددة أولية؛ التجديد التلقائي لمدة غير محددة	فترة محددة أولية؛ التجديد التلقائي لفترات محددة إضافية	لا توجد فترة محددة أولية؛ مدة غير محددة من البداية	فترة محددة أولية؛ التجديد التلقائي لفترات محددة إضافية
الإنهاء:	الإنهاء:	الإنهاء:	الإنهاء:
• نهاية الفترة المحددة الأولية	• نهاية الفترة المحددة الأولية	• في أي وقت	• نهاية الفترة المحددة الأولية
• في أي وقت بعد انتهاء الفترة المحددة الأولية	• في أي وقت بعد انتهاء الفترة المحددة الأولية	مثال:	• نهاية كل فترة محددة لاحقة
مثال:	مثال:	معاهدة الاستثمار الثنائية بين أرمينيا وكندا (١٩٩٧)	مثال:
معاهدة الاستثمار الثنائية بين تايلند وهنغاريا (١٩٩١)	معاهدة الاستثمار الثنائية بين أيسلندا والمكسيك (٢٠٠٥)		معاهدة الاستثمار الثنائية بين أذربيجان وبلجيكا - لكسمبرغ (٢٠٠٤)

ويتيح الإنهاء في أي وقت أكبر قدر من المرونة للمراجعة، لأن الطرفين ليسا مقيدين بتاريخ معين يلزم أن يخطر فيه أحدهما الآخر برغبته في إنهاء معاهدة الاستثمار الثنائية. أما إنهاء المعاهدة عند انتهاء فترتها فلا يتيح سوى فرص لإنهائها مرة كل بضع سنوات. وعدم الإخطار في غضون مدة محددة (تكون عادة إما ١٢ شهراً أو ١٦ شهراً قبل تاريخ الانتهاء) بنية الإنهاء يقيد الطرفين بمدة أخرى تستغرق سنوات متعددة لا يمكن خلالها إنهاء المعاهدة من جانب واحد.

المصدر: الأونكتاد.

٥- وينشأ التحدي التالي عما يسمى البنود التي تبقى سارية بعد انتهاء النفاذ، وهي ترد في معظم معاهدات الاستثمار الثنائية، وتحول دون أن يكون لإنهاء المعاهدة أثر فوري بموجب شروط معينة. فهذه البنود تطيل بالفعل أمد تعرض الدولة المضيفة للمسؤولية الدولية بتمديد انطباق المعاهدة مدة إضافية (تمتد عادة ١٠ سنوات أو ١٥ سنة) على الاستثمارات السابقة لتاريخ إنهاء المعاهدة<sup>(٣٥)</sup>.

٦- ثم إن جهود التفاوض من جديد من أجل الحد من الالتزامات التعاهدية أو إعادة توازنها قد تصبح عقيمة بسبب الالتزام المتعلق بشروط الدولة الأولى بالرعاية. فإذا لم يكن نطاق شرط الدولة الأولى بالرعاية، محدوداً، في المعاهدة الجديدة، فإنه يمكن أن يؤدي إلى إدراج غير متوقع لحقوق أقوى للمستثمر مستمدة من اتفاقات استثمار دولية مع بلدان أخرى. وبالتالي، ففي حال إدخال تعديلات و/أو إجراء مفاوضات جديدة، قد يرغب المتفاوضون على اتفاق استثمار دولي في صياغة أحكام تتعلق بشروط الدولة الأولى بالرعاية تحول دون تضمينه أحكاماً جوهرية مستمدة من اتفاقات استثمار دولية أخرى. وهذا يضمن ألا تؤثر المعاهدات السابقة - أو المقبلة - في اتفاقات صيغت بعناية من خلال شرط مفتوح يتعلق بالدولة الأولى بالرعاية (انظر إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة)<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٥) النقاش مفتوح بشأن ما إذا كانت البنود التي تبقى سارية بعد انتهاء النفاذ لا تنطبق إلا في حالة إنهاء المعاهدة من جانب واحد أم تنطبق أيضاً في حالة إنهاؤها بموافقة الطرفين المتعاقدين. وربما يتوقف الحل على صياغة هذه البنود المحددة وعلى عوامل تفسيرية أخرى.

(٣٦) لن يحل ذلك تلقائياً مسألة المعاهدات السابقة التي أجريت مفاوضات جديدة بشأنها أو التي تُركت جانبا، ولكنه قد يشكل تدريجياً أساساً جديداً يمكن أن يقيم عليه المتفاوضون شبكة أكثر توازناً من اتفاقات الاستثمار الدولية.